المستخلص

التوزيع النسبي للقوى العاملة النسائية
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ليلى صالح محمد زعزوع

أستاذ مشارك بقسم الجغرافية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبد العزيز بجدة
جدة ٢١٤٤٢ ص.ب ٦٠٨٠
www.drlailazazoe.com
www.drlailazazoe.com

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التوزيع النسبي لمساهمة النساء العاملات في دول مجلس التعاون الخليجي ، وما يترتب عليه من مشكلات نعاني منها في دول المجلس أهمها الخلل في تركيبة السكان وقوة العمل عامة ونسبة عمل النساء خاصة .ففيما نلاحظ تزايد أعداد الوافدين العاملين فيها في كل عام ، نلمس تزايد نسب مشاركة النساء العاملات في دول المجلس ولكن بنسب طفيفة وبطيئة إلى إجمالي قوة العمل. وقد أدى ذلك إلى خلل في التركيب الديموغرافي للسكان وارتفاع معدلات العطالة بين النساء .

ولذلك فإن التعرف على الوضع الفعلي بالأرقام يسهم في تفعيل مشاركة المرأة برفع نسبة مساهمة المرأة الخليجية كسياسة لتوطين العمالة والحد من تدفق العمالة الوافدة . وقد أظهرت إحصاءات مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠١ أن حجم السكان بلغ ٣٢ مليون نسمه شكلت نسبه الوافدين ٣٤,٩% مقارنة بنسبة ٢٦% في عام ١٩٧٥، فيما تؤكد الإحصاءات أن حجم قوة العمل في عام ٢٠٠١ قد بلغ ١٠,٧ مليون بعد إن كانت ٢,٩عام ١٩٧٥ وتصاعد نسبة الوافدون بينهم إلى حوالي الثلثين ٦٤,٨ % مقارنه بنسبه ٤٥% عام ١٩٧٥.

المقدمة:

إن الخصائص الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية هي المؤشرات التي نتعرف منها على سمات المجتمع وأفراده ، ولفهم هذا المجتمع والكشف عن مشكلاته نسهم في في رسم الاستراتيجيات والخطط لتطويره.إن التركيب الاقتصادي هو عصب الحياة في المجتمعات الخليجية وإن التخطيط لا يقتصر على تخصيص الموارد الاقتصادية فقط ، بل يرتكز على الموارد البشرية فالقوى العاملة هي الركيزة الأساسية لتحريك عجلة الحياة الاقتصادية والاجتماعية عندما يستفاد من مواردها في التنمية والتطوير.

إن القوة العاملة البشرية هي مجموعه السكان القادرة على العمل بين من هم في سن العمل ويستبعد غير القادرين بسبب الإعاقات والأمراض ، فهي إذا المحرك والثروة الأساس التي لا تقل عن الموارد الطبيعية بمكوناتها المختلفة ، فالعنصر الوطني في دول مجلس التعاون الخليجي يعاني من مشكلات ارتفاع أعداد العمالة الوافدة المستقدمة وضعف نسب مشاركة النساء في قوة العمل.

إذا يفرض واقع المجتمعات الخليجية الذي تعيشه بهذه الأعداد المرتفعة والمتزايدة من العمالة الوافدة ، يتطلب زيادة فعالية مشاركة أعداد النساء وإتاحة فرص العمل لهن بما يتماشي مع تعاليم الشريعة الإسلامية ويتلاءم وطبيعة المرأة وفطرتها ،باعتبارهن عنصراً فعالاً في دفع عملية التنمية من منطلق الحاجة الملحة لهن فهن نصف المجتمع. والمرأة الخليجية لا ينقصها التعليم فهي متعلمة تحتاج للتأهيل لسوق العمل لتكون أكثر فاعلية مع البرامج التنموية.

ويبين لنا الجدول رقم (١) في الملحق نسبة النساء العاملات باجر موزعه حسب قارات العالم عام ٢٠٠٢ حسب إحصاءات الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ننقل هنا أرقام الدول المقدمة منها مرتبة حسب الأدنى منها والذي يشير إلى أن اقل نسبة كانت في جورجيا ٤٤% ثم ٥٤% في رومانيا يليهما اليونان بنسبة ٦٤% ثم بولندا بنسبة ٧٤% ثم تتوالى النسب حتى تصل أعلاها ٩٥% في استونيا والدنمرك وسلوفاكيا .